ثالثاً ـ القضايا الامنية

على الرغم من ان هذه القضايا، بشقيها الخارجي والداخلي، اتسمت بقدر من الوضوح في «اطار السلام في الشرق الاوسط» المتفق عليه في كامب ديفيد، فقد حدث خلاف في المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية حول قضية الامن الداخلي بصفة خاصة، أي الحفاظ على الامن العام في المرحلة الانتقالية. فبالرغم من ضعف قدرة أي مفاوض اسرائيلي على انكار المغزى الواضح لما نصّ عليه الاطار في «تشكيل قوة شرطة محلية قادرة»، فقد جادل في مدى اختصاصات هذه القوة، وزعم انه لن يكون باستطاعتها التعامل، بفاعلية، مع ما يعتبره «أعمالاً ارهابية» قد تقع داخل منطقة الحكم الذاتي. وقدّم المثال التالي: «فلنفترض ان أحد سكان بيت لحم سرق دراجة وقادها الى القدس حيث ألقى قنبلة على منشأة اسرائيلية، فهل تتعامل معه الشرطة الفلسطينية باعتباره سارقاً أم قوات الامن الاسرائيلية التي تقوم بدوريات لضمان أمن الحدود؟»[٢٣]. وقد أراد المفاوض الاسرائيلي بذلك محاولة اثبات وجود تداخل بين الامن الداخلي والخارجي. وقد أصرّت مصر، من جانبها، على مسؤولية الشرطة الفلسطينية، التي ستنشأ ضمن أجهزة سلطة الحكم الذاتي، عن كل ما يتعلق بالامن الداخلي. ورأت ان محاولة حصر هذه المسؤولية في الاعمال الجنائية والاشراف على السجون تنطوي على خرق لنص واضح في اطار كامب ديفيد. وأكدت ان جدية اسرائيل في الالتزام بهذا الاطار وفي توفير الظروف الملائمة لنجاح تجربة الحكم الذاتي هي المدخل الاكثر فاعلية لضمان الامن خلال المرحلة الانتقالية. كما ان بناء الثقة، تدريجياً، بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي سيؤدي الى تعاون تلقائي في هذا المجال، وليس مفروضاً كشرط مسبق. وسعت مصر، أيضاً، الى قيام الولايات المتحدة الاميركية بدور في تدعيم الثقة بين الجانبين، وهو ما اقترحته، مرة أخرى، دراسة اميركية حديثة طرحت امكان قيام واشنطن بتمكين الطرفين من معرفة الخطوط الحمر في المجال الامني، وحتى تزويد اسرائيل بمعلومات تجمعها الاقمار الصناعية الاميركية عن أي تحركات في الارض المحتلة[٢٤].

خاتمة

لقد كان من الطبيعي ان تصل المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية الى طريق مسدود منذ وقت مبكر، على الرغم من كل المحاولات التي بذلت لاستمرارها. وعلى الرغم من ان مصر لم توقفها نهائياً بصفة رسمية الاّ في آب (اغسطس) ١٩٨٢، فقد توقّفت أكثر من مرة قبل ذلك.

ومن السهل ملاحظة تزايد قلق مصر، منذ أواخر ١٩٨١، من احتمال ان تؤثر تلك المفاوضات سلبياً على استكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء والذي كانت مرحلته النهائية قد تحدّد لها نيسان (ابريل) ١٩٨٢. لكن لم تكن مصر وحدها الحريصة على عدم تأثير مفاوضات الحكم الذاتي على مسار السلام الثنائي. فقد كانت اسرائيل حريصة، كذلك، من جانبها على الاّ تؤثر قضية الحكم الذاتي على علاقة السلام الناشئة، والتي اعتبرتها انجازاً يخرج مصر من دائرة الصراع. وهذا ما دفع الطرفين الى التأكيد، بشكل متكرر، على عدم وجود صلة مباشرة بين معاهدة السلام الثنائية ومفاوضات الحكم الذاتي. وعلى الرغم من ان «اطار السلام في الشرق الاوسط» و«اطار السلام بين مصر واسرائيل» كانا مرتبطين، فالثابت ان لكل منهما طابعه ومجاله المستقلين. كما اتفقت الولايات المتحدة الاميركية مع اتجاه مصر واسرائيل الى اعطاء الأولوية للمعاهدة الثنائية بينهما[٢٥]. وقد أدى ذلك الى تدعيم الاعتقاد في بعض الاوساط العربية بأن مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل كانت مجرد